صندوق النقد الدولي يصدر تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي **أبريل 2026**

الحرب تعرقل زخم التعافي الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

شهد النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعاً ملحوظاً في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالصراع بين الولايات المتحدة وإيران. فبعد التحسن النسبي لوتيرة النشاط خلال أول شهرين من العام 2026، أدى اندلاع الأعمال العسكرية في أواخر شهر فبراير 2026 إلى تعطيل مسار التعافي بشكل كبير. **ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي"، أدى الإغلاق المؤقت لمضيق هرمز، إلى جانب تعطل إنتاج النفط والغاز والانخفاض الحاد في حركة الطيران في الدول الخليجية، إلى فرض ضغوطاً شديدة على الأداء الاقتصادي في المنطقة. كما كان للحرب تأثير فوري على أسعار النفط، حيث أدت إلى ارتفاعها، مما وسع من نطاق تداعياتها لتشمل الاقتصاد العالمي، مع وصول سعر مزيج خام برنت إلى نحو 100 دولار أمريكي للبرميل.** بالإضافة إلى ذلك، شهدت أسعار الغاز الطبيعي والأسمدة والمعادن ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة امتداد اضطرابات سلاسل الإمداد إلى عدة قطاعات اقتصادية. وعلى الرغم من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، إلا أن حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار الناجمة عن الحرب ما زالت قائمة.

البلد / المناطق	توقعات أبريل 2026					التغير وفقا لصندوق النقد الدولي	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2023	2024	2025	2026e	2027e	2026e	2027e
النسبة المئوية للنمو							
البحرين	**3.9%**	**2.9%**	**3.1%**	**-0.5%**	**4.5%**	**-3.8%**	**1.2%**
الكويت	-1.6%	-1.5%	3.5%	-0.6%	2.8%	-4.5%	0.5%
عمان	1.4%	1.6%	2.4%	3.5%	3.4%	-0.5%	-0.3%
قطر	**1.5%**	**2.4%**	**2.8%**	**-8.6%**	**8.6%**	**-14.7%**	**0.8%**
السعودية	0.5%	2.6%	4.5%	3.1%	4.5%	-0.9%	1.3%
الامارات	4.3%	4.0%	5.8%	3.1%	5.3%	-1.9%	0.6%
مصر	3.8%	2.4%	4.4%	4.2%	4.8%	-0.3%	N/A
الأردن	3.1%	2.6%	2.7%	2.7%	3.1%	-0.2%	N/A
تونس	0.2%	1.6%	2.5%	2.1%	1.6%	0.0%	N/A
المغرب	3.7%	3.8%	4.9%	4.9%	4.5%	0.7%	N/A
الدول الخليجية	**1.3%**	**2.2%**	**4.4%**	**2.0%**	**4.8%**	**-2.3%**	**0.9%**
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**2.6%**	**2.8%**	**3.2%**	**1.1%**	**4.8%**	**-2.6%**	**1.1%**

المصدر: صندوق النقد الدولي

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فقد نتج عن الحرب تأثيراً سلبياً حاداً على آفاق النمو في اقتصادات الدول الخليجية. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الإجمالي للدول الخليجية بشكل ملحوظ ليبلغ 2 في المائة في العام 2026، بما يعكس خفضاً قدره 230 نقطة أساس مقارنة بتوقعات أكتوبر 2025. **وبصفة عامة، يتوقع أن تشهد خمس من بين ثماني دول مصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، والمتأثرة بشكل مباشر (بما في ذلك البحرين والكويت وقطر) انكماشاً فعلياً في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2026. فعلى سبيل المثال، تم تعديل توقعات نمو قطر وخفضها بمقدار 14.7 في المائة لتصل إلى -8.6 في المائة، في حين يتوقع أن ينكمش اقتصاد كل من الكويت والبحرين بنسبة -0.6 في المائة و-0.5 في المائة، على التوالي. في المقابل، تشير التقديرات إلى تحسن ملحوظ في العام 2027، حيث يتوقع أن يتعافى اقتصاد قطر ليسجل نمواً بنسبة 8.6 في المائة، وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت بنسبة 2.8 في المائة، فيما يتوقع أن يسجل اقتصاد البحرين نمواً بنسبة 4.5 في المائة.** ومن جهة أخرى، تمثل عمان حالة استثنائية نسبياً، إذ يتوقع أن تسجل نمواً بنسبة 3.5 في المائة، بدعم من موقعها الجغرافي الذي يتيح لها منفذاً بحرياً خارج مضيق هرمز بالكامل.

كما تأثرت توقعات صندوق النقد الدولي لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعامي 2026 و2027 بشكل مباشر بالحرب، مع تباين النتائج بين الدول المصدرة للنفط المتأثرة بالصراع وتلك الواقعة خارج نطاقه. ووفقاً للصندوق، من المتوقع أن يتباطأ نمو المنطقة (باستثناء سوريا) إلى 1.1 في المائة في العام 2026، بما يعكس خفضاً ملحوظاً قدره 2.6 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات أكتوبر 2025، **على أن يتعافى إلى 4.8 في المائة في العام 2027.ة في المقابل، ما تزال اقتصادات الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (مثل مصر والأردن وتونس وباكستان) تواجه ضغوطاً، إلا أنها سجلت أداءً أفضل نسبياً مقارنة بالدول المصدرة للنفط في المنطقة. وقد تم تعديل توقعات النمو الإجمالي لهذه الدول وخفضها هامشياً بنحو 0.3 نقطة مئوية لكل من عامي 2026 و2027، على الرغم من الزخم الإيجابي الذي سبق اندلاع الحرب.** إلا أنه على أساس تراكمي لعامي 2026–2027، تم خفض توقعات النمو بنحو نقطة مئوية واحدة مقارنة بالتقديرات السابقة للحرب. وفي المقابل، قام الصندوق برفع توقعاته للناتج المحلي الحقيقي للدول المصدرة للنفط خارج نطاق الصراع (مثل الجزائر وليبيا)، نتيجة استفادتها من ارتفاع أسعار الهيدروكربونات، إذ تم تعديل توقعات نمو ليبيا للعام 2026 ورفعها بمقدار 2.5 نقطة مئوية، فيما تم رفع توقعات نمو الجزائر بنحو 1 في المائة تقريباً.

النفط والناتج المحلي الإجمالي والإيرادات: صدمة مزدوجة الأثر

فرضت الحرب في الشرق الأوسط صدمة مزدوجة الأثر على الاقتصادات المعتمدة على النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. فعادة ما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى دعم إيرادات المنتجين، إلا أن هذه الحرب رفعت أسعار الهيدروكربونات عالمياً بالتزامن مع تدمير الطاقة الإنتاجية وعرقلة مسارات التصدير. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن الأثر الصافي على الناتج المحلي الإجمالي وأداء الإيرادات النفطية في العام 2026 يعتمد بشكل حاسم على ما إذا كانت الدولة ضمن نطاق الصراع أو خارجه.

وبالنسبة لاقتصادات الدول الخليجية وغيرها من الدول المصدرة للنفط والمتأثرة بشكل مباشر، مثل العراق والكويت وقطر والإمارات، يتمثل الأثر الرئيسي في تراجع إنتاج وصادرات النفط والغاز. إذ أدت الضربات وتدابير الإغلاق الاحترازية إلى خفض الطاقة الإنتاجية بنحو 10 مليون برميل يومياً من النفط، وحوالي 500 مليون متر مكعب يومياً من الغاز الطبيعي. كما شهدت حركة الملاحة في مضيق هرمز، الذي يمر عبره ما يقرب من 20 في المائة من إمدادات النفط العالمية، تراجعاً حاداً في عدد ناقلات النفط من نحو 70 ناقلة يومياً إلى مستويات شبه معدومة.

ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار مزيج خام برنت إلى ما يتجاوز 100 دولار أمريكي للبرميل، إلا أن تراجع الكميات المصدرة يفوق أثر ارتفاع الأسعار بالنسبة لمعظم الاقتصادات المتأثرة، لا سيما في الدول الخليجية. ومن المتوقع أن تشهد خمس من بين ثماني دول مصدرة للنفط والتي تأثرت بالحرب بشكل مباشر انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2026.

وتم تعديل توقعات نمو قطر وخفضها بنحو 15 في المائة لتصل إلى -8.6 في المائة، كما يتوقع أن ينكمش اقتصاد كل من الكويت والبحرين. ولا يقتصر الأثر على قطاع النفط والغاز، بل يمتد إلى القطاعات غير النفطية، حيث تشهد أنشطة مثل السياحة والخدمات اللوجستية اضطرابات حادة.

في المقابل، يختلف الوضع بالنسبة لعمان. فعلى الرغم من تأثرها المباشر بالأوضاع الإقليمية، إلا أنها تستفيد من ارتفاع أسعار النفط، نظراً لتمتعها بمنفذ بحري يقع بالكامل خارج مضيق هرمز، مما حد من اضطرابات التجارة والإنتاج. وبناءً على ذلك، يتوقع أن يساهم ارتفاع أسعار النفط في تحسين أرصدة ماليتها العامة وحسابها الجاري بعدة نقاط مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، مع توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5 في المائة في العام 2026 وبنسبة 3.4 في المائة في العام 2027.

صعود التضخم لكن التباين لايزال قائما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أدت الحرب المندلعة في منطقة الشرق الأوسط إلى عكس الاتجاه المشير إلى تراجع معدلات التضخم بوتيرة تدريجية عبر معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. فقبل اندلاع الحرب، كان النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يستعيد زخمه، فيما اتخذت معدلات التضخم مسار هبوطي في معظم الدول. إلا أن الحرب غيرت هذا المسار بشكل حاد. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، يتوقع أن يرتفع التضخم الكلي العالمي إلى 4.4 في المائة في العام 2026 قبل أن يتراجع إلى 3.7 في المائة في العام 2027. وعلى الرغم من هذا الارتفاع المتوقع على المستوى العالمي، يرجح أن يكون تأثير التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان غير متكافئ بشكل كبير، بما يعكس اختلاف مستويات التعرض لاضطرابات الواردات، وسياسات ضبط الأسعار المحلية، والزخم التضخمي القائم. ففي الدول المصدرة للنفط والمتأثرة مباشرة، يتوقع أن يكون الأثر التضخمي في الأجل القريب أعلى مقارنة بالتوقعات السابقة للحرب، نتيجة ارتفاع تكاليف التجارة، وتعطل سلاسل الإمدادات، وزيادة أسعار الواردات. إلا أن حجم هذا الأثر يختلف بشكل ملحوظ، إذ تتراوح الزيادات في الدول الخليجية بين نحو 0.5 نقطة مئوية في السعودية وحوالي 1.5 نقطة مئوية في البحرين.

أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، فيتوقع الصندوق أن تنتقل صدمة السلع مباشرة إلى مستويات الأسعار. وتشير التقديرات إلى أن كل زيادة بنسبة 10 في المائة في متوسط أسعار النفط السنوية ترفع التضخم بنحو 1 في المائة في هذه الاقتصادات. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يقترب معدل التضخم في مصر من 8 في المائة في العام 2026. كما يتوقع أن تكون الدول الهشة ومنخفضة الدخل أكثر عرضة للتأثر، نظراً لاعتمادها الكبير على واردات الغذاء والأسمدة.

ويؤدي تزامن ضعف شبكات الحماية الاجتماعية مع ارتفاع أسعار الطاقة والسلع إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، الذي يؤثر بالفعل على أكثر من نصف السكان في اقتصادات مثل اليمن والسودان وأفغانستان. وفي هذا السياق، يشير الصندوق إلى أن استجابات السياسة النقدية في المنطقة يجب أن تدار بحذر، حيث يتوقع أن تتجه البنوك المركزية التي تواجه آثاراً تضخمية ثانوية إلى تشديد السياسة النقدية أو الإبقاء على أوضاع تقييدية. وفي الاقتصادات التي تشهد بالفعل معدلات تضخم مرتفعة مع استمرار سياسات نقدية تيسيريه، تتضاءل مساحة تبني نهج الترقب والانتظار.

التوقعات تشير إلى عجز في الأرصدة المالية

أدت الحرب في الشرق الأوسط إلى اضطراب حاد في الأرصدة المالية عبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، مع تباين واضح في اتجاه وحجم التأثير تبعاً لكون الدولة مصدرة للنفط ومتأثرة مباشرة، أو مصدرة للنفط وخارج نطاق الصراع، أو مستوردة للنفط.

وبالنسبة لاقتصادات الدول الخليجية وغيرها من الدول المصدرة للنفط المتأثرة مباشرة مثل الكويت وقطر، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون الأثر على الأرصدة المالية سلبياً بصفة عامة على الرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية. ويعود ذلك إلى تراجع الإنتاج وكميات الصادرات بما يفوق التأثير الناتج عن مكاسب الأسعار. إذ تشير التقديرات إلى فقدان طاقة إنتاجية تتجاوز 10 مليون برميل يومياً، في حين أدى إغلاق مضيق هرمز إلى التوقف شبه الكامل لحركة ناقلات النفط، مما انعكس في تقلص الأرصدة الأولية للمالية العامة لهذه الاقتصادات. وتعد عمان الاستثناء الوحيد ضمن الاقتصادات المتأثرة، إذ إن منفذها البحري الواقع خارج مضيق هرمز حد من اضطرابات التجارة والإنتاج، ما سمح بانتقال أثر ارتفاع أسعار النفط مباشرة إلى الإيرادات الحكومية. ويتوقع الصندوق تحسن رصيد الحساب الجاري والأرصدة المالية بعدة مئات من نقاط الأساس مقارنة بمستويات ما قبل الحرب.

أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مثل مصر والأردن وتونس وباكستان، فيتوقع الصندوق أن يكون الأثر المالي سلبياً ولكن بوتيرة أقل. وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع فاتورة واردات الطاقة سيؤدي إلى اتساع العجز المالي، لا سيما في الدول التي تعتمد على دعم الطاقة.

كما يقدر أن كل زيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار النفط قد تؤدي إلى تراجع الرصيد المالي بنحو 0.1 في المائة إلى 0.5 في المائة في هذه الاقتصادات. بالإضافة إلى ذلك، تواجه هذه الدول ضغوطاً مالية إضافية تتجاوز ارتفاع أسعار الطاقة.

ويتوقع أن تنتقل آثار الحرب عبر أربعة قنوات رئيسية، وهي تحديداً: تراجع الإيرادات، وارتفاع تكاليف دعم الطاقة، والزيادة المحتملة في الإنفاق المرتبط باللاجئين، وارتفاع تكاليف الاقتراض. وحتى الآن، ومنذ بداية اندلاع الحرب، شهدت عائدات السندات السيادية ارتفاعاً ملحوظاً.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com